الطبقة ، وليست لتحقيق وصايا الخالق وحسب . قد نجد عناصراً من كل ذلك ، لكن الحاقها بأي النماذج يبدو أمراً سريع العطب .

دولة تنشأ على انقاض شعب، تنقل معها «منفاها» الأوروبي، وتوجهها من الغريب ، يتمركز السكان في المدن ، وتزرع التربية فكرة اضطهاد عمرها ٢٠٠٠ عام .

حسب الأيديولوجيا الصهيونية ، العداء لليهود خالد خلود البشر ، ارتباط اليهود بأرضهم خالد خلود الدنيا ، تحقيق رسالة اليهود مؤكد كما الحقيقة أكيدة . العقل اليهودي يختلف عن غيره ، لقد منح البشرية النور على امتداد القرون ، والرب اليهودي يختلف عن غيره لقد أحب شعبه وأختاره على امتداد القرون .

عندما قامت الدولة ، قامت لتخدم الشعب ، شعبها . منذ تدمير الهيكل والشعب ينتظر قيام دولته . لم تقم لتحقيق العدل أو الحرية أو المساواة . . الخ بل قامت لتحمي شعبها ، وشعبها في أربعة أركان الأرض ، ولذا هي مثلما أشار رفائيل شابيرو بصواب ليست دولة لمواطنيها ، بل «لشعبها» في أربعة أركان الأرض .

هذه الفكرة تنقض المفهوم الديمقراطي حول حق المواطن في الدولة ، من حق أي يهودي (أي من كانت أمه يهودية) أن يهاجر إلى «اسرائيل» ليصبح مواطناً فيها ، لكن إذا كانت زوجته غير يهودية فمن المتعذر عليه أن يصبح مواطناً تلقائياً .

ربما من المفيد ذكر حالة معينة : سافر أحد ضباط البحرية «الأسرائيلية» إلى بريطانيا ، وخلال فترة اقامته هناك تعرف على فتاة انكليزية بروتستانية غير متدينة ، وتزوجها . عندما عاد إلى «اسرائيل» مع زوجته وأبناءه الثلاثة ، ورفضت الأم اعتناق اليهودية ، رفضت السلطات الحاخامية الأعتراف بيهودية الأولاد . أصدرت المحكمة العليا قراراً ضد وزير الداخلية ، أجبر بموجبه الأخير على تسجيل الولدين الأولين في سجلات السكان بأعتبارهما يهوداً ، ولكن الحكومة «الأسرائيلية» وقد تهددها خطر فقدان الأغلبية في الكنيست بسبب هذا التجاوز اضطرت أن تدخل تعديلاً على القانون لا يسمح بتكرار مثل هذه «الشناعة» في المستقبل ، وبناء عليه فأن الولد الثالث الذي ولد بعد وقوع التعديل تعذر تسجيله يهودياً أسوة بأخويه (موريس برنسون : اسرائيل البنى السياسية والأجتماعية) . هذا الموقف يعتبر مناقضاً للديمقراطية ، هذا إذا أغفلنا الجانب الأنساني .

إن اليهودي يستطيع بعد يوم من وصوله إلى «اسرائيل» أن يمارس حقوق المواطنة كاملة ، أن يشارك في النشاط السياسي ، أن يعمل ، أن يشترى أرضاً . . الخ بينما المواطن الفلسطيني الذي يعيش في الكويت أو أميركا لا يستطيع العودة إلى بلاده حتى إذا أثبت أنه كان يعيش هناك قبل عام ١٩٤٨ .

المواطنية في «اسرائيل» تنقسم إلى نوعين يهود وغير يهود ، ولذا تشير كتب الإحصاء الحكومية وغيرها من الأدبيات الرسمية إلى نوعين من البشر يهود وغير يهود ، وبهذا العمل تنزع الصفة القومية عن الفلسطينيين ، إنهم فقط غير يهود . نزع الصفة لا ينحصر بالبشر بل يتعداه (مثلما أشار الدكتور يسرائيل شاحاك) إلى الحيوانات والفواكة والخضروات ، فهناك بندورة يهودية وبندورة غير يهودية . . الخ .

في إطار المواطنية المقتصرة على اليهود أنفسهم تنشأ علامات تعجب كثيرة ، إن منصب وزير الدفاع مثلاً لم يتسلمه يهودي شرقي منذ قيام الدولة حتى الان ، وكذلك رئيس الوزراء ، اضافة إلى عشرات الوظائف العسكرية والحكومية التي تقتصر على الغربيين فقط ، كما أن نسبة الأعضاء اليهود من أصل شرقي في الكنيست لا تتناسب مع الحجم الفعلي لليهود الشرقيين في «اسرائيل» ، وبهذا الصدد يوجد كثير من الإحصاءات والمعطيات الطريفة والهامة جداً في كتاب الصحافي الإسرائيلي شلومو فرانكل (متخذو القرارات) ، ويذكر موريس برنسون في كتابه ما نصه «بعد قرون عديدة من الاضطهادات أصبحت لفظة شرطة وما تعنيه حقيرة للغاية في التقليد اليهودي ، لدرجة أن أول وزير للداخلية رفض عند تأسيس الدولة أن يضع هذه الخدمة العامة بين صلاحياته . عند ذلك أسست وزارة الشرطة واسندت إلى رجل سياسي من أصل سفرادي (أي شرقي) كان ضابطاً في الشرطة في عهد الأنتداب» .

الوضع بعد تقرير لجنة كاهان كما تتصوره جريدة معاريف الاسرائيلية

ثقافياً ، تعرضت ثقافة يهود الشرق إلى الأضطهاد لأنها ثقافة العرب أو الشرقيين بشكل عام الذين تحتقرهم الدولة وتحتقر ثقافتهم ، وقد سادت «اسرائيل» في السنوات التي تلت تأسيسها موجة من الحماس للعبرية كعامل توحيد ، الآن يحاول اليهود الغربيون أحياء الكتابة باليديشية كنوع من الحنين للغرب المزدهر ولماضيهم الثقافي في الغرب .

فيما يتعلق بالفلسطينيين فأن الأمر أشد قسوة بمئات المرات . يتمتع الفلسطينيون في منطقة ٤٨ ببعض الحقوق السياسية . من حقهم الأنضمام إلى بعض الأحزاب والوصول عن طريق هذه الأحزاب إلى الكنيست ، ولكن ليس من حقهم تشكيل أحزاب ذات صبغة قومية ، وليس من حقهم تكوين نقابات مستقلة (يستطيعون الأنضمام إلى الهستدروت) ، ويتهددهم الخطر وجودهم القومي والجسدي ، حيث تستهدف عمليات الأستيطان تفتت منطقة الجليل التي تتواجد فيها النسبة الأكبر منهم ، وتتعرض أرضهم للسلب بشتى أشكال الضغوط المباشرة وغير المباشرة ، ويجري التمييز بينهم وبين اليهود في مجالات العمل والتعليم والصحة ، ويتم التضييق على نشاطهم الثقافي ، وتجري ملاحقتهم حسب قوانين الطوارىء .

في المناطق المحتلة بعد ٦٧ تحظر الأحزاب السياسية والنقابات بشكل مطلق ، وتجري عمليات مصادرة الأرض والأبعاد والاعتقال بشكل تعسفي ، وتخضع الصحافة للرقابة وتقمع كافة المظاهرات وأشكال التعبير عن النفس للقمع ، ويعيش المستوطنون المسلحون فساداً وقسوة في كل مكان ، ويتعرض الوجود القومي والجسدي لمخاطر ساحقة . بالمقابل يمكن أن نذكر عشرات النماذج التي تشير إلى الحياة الديمقراطية التي يعيشها اليهود على اختلاف منابتهم ، مثل حرية التظاهر والتعبير عن النفس ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية الصحافة والنشر ، ومن الخطأ عقد أي مقارنة بين «اسرائيل» والنماذج الكاريكاتورية في العالم الثالث .

ما يجدر تسجيله في هذا السياق ، هو أن هناك تحولات في المجتمع الصهيوني تسير باتجاه نحو فاشية بالغة ، وقد بدأت ملامح هذا التحول بفعل حدثين : أولاً احتلال المناطق المحتلة عام ٦٧ ، وثانياً ، وصول مناحيم بيغن إلى السلطة عام ١٩٧٧ ، إن هذين الحدثين وما ارتبط بهما من نمو للمنظمات الدينية والفاشية ومن تنامي النزعة العسكرية ، ومن ازدياد نفوذ «الشرقيين» الذين يحملون حقداً أعمى تجاه الفلسطينيين والعرب ، وازدراءاً بالغاً وتجاه اليهود الغربيين ، يقود إلى طريق حتمي هو الفاشية .

لكن يجب التنبه إن هذه المقالة لا تحل الاشكالية ، لا يكتفي أن نقول : الفاشية ، ونستريح ، ولا يكفي أن نرى جانباً واحداً من الحقيقة ، المهم رصد ديناميكية المجتمع «الأسرائيلي» بشكل دائم ، ومحاولة فهم الدولة بشكل دائم ، لأنها النموذج الذي يثير أشد مشاعر القلق والأنتباه .

حسن خضر

هل ابقاء شارون في الحكومة استهدف ابعاد مسؤولية الحكومة الصهيونية عن المجزرة أم هناك اسباب اخرى ؟!

القنبلة التي ألقيت على المتظاهرين كانت قنبلة سياسية

غادر شارون وزارة الدفاع على أنغام الموسيقى العسكرية وبجانبه زوجته التي لم تستطع حبس دموعها ، معلنا بذلك انتهاء أحد المشاهد في الفصل الذي بدأ منذ يوم الأثنين (٢/٧) عندما قدمت لجنة التحقيق تقديرها لمناحيم بيغن . وقد احتاج المشهد كي يصل إلى نهاية ،

شارون

إلى حوالي اسبوع من النقاش المتصل في مجلس الوزراء «الاسرائيلي» ، وإلى قتيل في حادثة تعتبر الأخطر من نوعها في «اسرائيل» ، وإلى عشرات التظاهرات المؤيدة والمعارضة ومئات المقالات وربما الآف التقارير الصحافية التي حاولت تصوير مشهد «غرق» شارون .

وكان مجلس الوزراء «الاسرائيلي» قد أقر في جلسته مساء الخميس ١٠ شباط تبني توصيات لجنة كاهان ، تاركاً لشارون الذي رفض الأستقالة أن يختار بين استقالة طوعية أو اقالة من قبل رئيس الوزراء ، وقد عقب شارون على ذلك بالقول «انني أسلم رأسي إلى الحكومة وإلى رئيسها الذي يستطيع استخدام صلاحياته القانونية لاعفائي»

وقد أجرى بيغن تعديلاً وزارياً على الكنيست مساء الأثنين الماضي بأكثرية ٦١ صوتاً مقابل ٦٥ يتسلم بيغن بموجبه حقيبة وزارة الدفاع مؤقتاً خلفاً لشارون الذي بقي في الوزارة وزيراً بلا وزارة ، وأعلن في وقت لاحق عن قبول موشي أرنيز السفير الأسرائيلي لدى الولايات المتحدة حقيبة الدفاع . وقد أشارت تقارير صحافية إلى أن نشر تقرير لجنة التحقيق قد أدى إلى هبوط شعبية مناحيم بيغن ، فقد نشرت «جيروزاليم بوست» يوم الثلاثاء الماضي استطلاعاً للرأي جاء فيه أن تكتل ليكود سيحصل على ٥٨ مقعداً في الكنيست إذا أجريت الإنتخابات الآن ، مقابل ٦٤ مقعداً في أيلول الماضي أما حزب العمل فانه يحصل على ٤٠ مقعداً مقابل ٣٤ . وقد أشار استطلاع آخر للرأي أن حزب العمل يمكن أن ينتزع الأكثر من تكتل ليكود ، إذا غيّر الحزب قيادته الحالية وأصبح نافون على رأسه ، إذ سيحصل على ٥٣ مقعداً ، مقابل ٥٠ لليكود . هذا التغير في الصوت الانتخابي يشير إلى الأثر المباشر لنشر توصيات لجنة التحقيق .

لماذا بقي شارون في الحكومة ؟

إن بقاء شارون في الحكومة رغم معارضة بعض الوزراء ، ومطالبة أطراف عديدة في الكنيست بضرورة خروجه من الحكومة إضافة إلى التظاهرات التي هتفت في شوارع القدس وتل أبيب ضده ، يثير العديد من التساؤلات .

هل كان بقاءه نفياً متعمداً من الحكومة لمسؤوليتها عن المجزرة ، أم أنه عندما سلّم رأسه لبيغن كان يعرف أن ثمنه عالياً . لاشك أن أكثر من عامل يتدخل في هذا السياق ، فمما لا شك فيه أن هزيمة معينة قد لحقت بأريك شارون ، لكنها ليست هزيمة كاملة ، ويبدو أن بغين هو الذي حال دون الهزيمة الكاملة ، ولعل في حديث شارون لصحيفة «لوماتان دو باري» الباريسية ما يلقي بعض الضوء ، يقول شارون معقباً على قرار خروجه : «هذه هي السياسة ويا للأسف ، ففي الجيش كانت هناك اختلافات وحتى خناقات ولكن الى حدود معينة ، في الحياة السياسية لا وجود لمثل هذه الحدود ، لكنني رجل قوى»

تحليل الإجابة يعني أن بعض الحدود تم تجاوزها ، وأن شارون وقع ضحية السياسة . وربما يمكن ايجاز هذه السياسة في فكرة محددة : إن عدم اخراج شارون من الوزارة كان حفاظاً على سمعة «اسرائيل» ، وحرصاً من مناحيم بيغن على عدم تحويله الى حيوان جريح .

انتخابات مبكرة ام انتظار !

إن استطلاعات الرأي وموقف المعارضة ومطالبة بعض أطرافها بحجب الثقة عن حكومة بيغن كلها أمور تشير الى أن عاصفة اللجنة لم تهدأ بعد ، أبا ابيان أحد قادة المعارضة وصف موقف الحكومة من توصيات اللجنة أنه «مناورة رخيصة» ، لكن ادارك المعارضة لقوة نفوذ بيغن على الصوت الانتخابي يدفعها الى خشية الانتخابات المبكرة وهذا ما يعزز موقف مناحيم بيغن . لكن المعارضة تجد من اليوم حجة قوية لمهاجمة الحكومة التي ادانتها لجنة التحقيق بطريقة ما ، للتشكيك بمصداقيتها وهذا الأمر لا يرضى مناحيم بيغن كثيراً الذي ربما يضطر اذا ازداد ضغط المعارضة على حكومته الى تبكير الانتخابات أو الى شن عملية عسكرية جديدة تعيد تثبيت صورته «ملكاً لاسرائيل» .

الاستغلال الاعلامي

كانت ردة فعل أجهزة الإعلام «الأسرائيلية» وكذلك الحكومة سريعة جداً على صعيد استغلال توصيات اللجنة في تبرئة اسرائيل على الصعيد العالمي . ويمكن القول أن «اسرائيل» ربحت الجولة إعلامياً . وبهذا الصدد فقد أصدرت وزارة الخارجية «الأسرائيلية» بياناً ، ووضعت لائحة بالنقاط المؤيدة لوجهة نظر الحكومة ستر سلها الى البعثات الديبلوماسية